

Distr.: General
21 April 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثانية

تشكيلة غينيا - بيساو

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة فيوتي (البرازيل)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

بناء السلام في غينيا - بيساو

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



من المناسبات السابقة، وأن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل ستتاح لأعضاء لجنة بناء السلام.

٧ - وذكر أن الحالة في غينيا - بيساو معقدة جدا حيث تواجه الحكومة تحدي الحكم في الوقت الذي تقوم فيه أيضا ببناء المؤسسات اللازمة للحكم الفعال. وأضاف أنه بالإضافة إلى التحديات المتعلقة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية فإن البلد يتعين عليه التصدي لمسائل التحول الاقتصادي والمصالحة وإصلاح قطاع الأمن. وأضاف أنه بدعم من لجنة بناء السلام ستحصل غينيا - بيساو أخيرا على المساعدة التي تستحقها.

٨ - السيد كاي (غينيا - بيساو): قال إن بلده مر بفترة من الاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي بدأت في عام ١٩٩٨ عندما وقع انقلاب عسكري أدى إلى صراع مدني. وذكر أن البنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد قد تحطمت تحطما تاما تقريبا وحتى عندما انتهت الحرب في عام ١٩٩٩ استمر الصراع واستمرت المشاكل. وأضاف أنه على الرغم من إجراء عدة انتخابات فإن الانقسام السياسي قد استمر إلى أن أجريت آخر انتخابات في عام ٢٠٠٥ عندما أدرك الشعب أخيرا أن البلد لا يمكن أن يُحكم إلا إذا كان هناك توافق في الآراء وحوار بين الحكومة والمجتمع المدني. وقال إن الأحزاب الرئيسية توصلت إلى اتفاق بشأن ميثاق للاستقرار السياسي وأصبحت للحكومة الجديدة ولاية واضحة في السعي إلى تحقيق السلام والمصالحة.

٩ - وقال إن أولويات الحكومة قد تحددت في سياق ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وذكر أن الأولوية العليا كانت هي إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في مناخ

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

١ - الرئيسة: قالت إنها ستعتبر أن اللجنة، وفقا للممارسة المتبعة، ترغب في عقد جلسة علنية.

٢ - وقد تقرر ذلك.

إقرار جدول الأعمال (PBC/2/GNB/3)

٣ - تم إقرار جدول الأعمال.

بناء السلام في غينيا - بيساو

٤ - الرئيسة: قالت إنها خلال زيارتها إلى غينيا - بيساو في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ التقت بعدد من المسؤولين الحكوميين في ذلك البلد وتم الاتفاق على أن تقوم حكومة غينيا - بيساو بإرسال وفد إلى نيويورك للتكلم أمام لجنة بناء السلام في تشكيبتها القطرية. وأضافت أنها خلال اجتماعاتها بأولئك المسؤولين الحكوميين شددت على أهمية التملك الوطني لعملية الاشتراك مع اللجنة. وذكرت أنها لهذا ترحب بالوفد الرفيع المستوى القادم من ذلك البلد.

٥ - السيد كومالو (جنوب أفريقيا): تكلم بوصفه رئيسا للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن غينيا - بيساو فذكر أن الفريق الاستشاري قام بزيارة مبدئية لغينيا - بيساو في عام ٢٠٠٢ وأنه كان من الواضح منذ ذلك الوقت أن شعب غينيا - بيساو على استعداد لأخذ مصيره بين يديه.

٦ - وذكر أن أولويات غينيا - بيساو ستشمل على الأرجح تقديم الدعم في جعل الميزانية قابلة للتنبؤ بها، وإصلاح قطاع الأمن، وتقديم المساعدة في تسوية دين البلد الذي لا يمكن الاستمرار فيه، ومشاريع الأثر السريع المولدة للدخل، والمساعدة في مكافحة تهريب المخدرات. وأضاف أن غينيا - بيساو قدمت خططا بشأن هذه المسائل في عدد

هذا الصدد أن المساعدة التي تقدمها اللجنة ينبغي أن تركز بوجه خاص على المجالات ذات الأولوية، ومنها دفع متأخرات المرتبات وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم؛ واستكمال جداول الانتخابات؛ وتحسين ظروف السكن بالنسبة للعسكريين؛ وتوفير التدريب المهني الذي يسعى إلى توفير القوى العاملة الماهرة؛ والاستثمار في مرافق الكهرباء المتهدمة وخاصة في الريف؛ واتخاذ تدابير لتعزيز صناعة تصدير الكاشيو وهو أهم قطاع بالبلد بالنسبة لتوفير فرص العمل.

١٣ - السيد أوموريجي (ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس مكتب دعم بناء السلام بالأمم المتحدة في غينيا - بيساو): قال إن الاجتماع الحالي هو تنويع لعمل شاق على مدى شهر قامت به حكومة غينيا - بيساو وتعاونت خلاله تعاوناً وثيقاً مع شركاء مثل منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وقال إن الحكومة الحاضرة قامت منذ تقلدت الحكم في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ باتخاذ مبادرات هامة لوضع الأساس لتحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي ولدعم السلام. وذكر أن هذه المبادرات شملت: البدء في أيار/مايو ٢٠٠٧ في تنفيذ برنامج استعادة الاستقرار المالي؛ والتصديق في تموز/يوليه ٢٠٠٧ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والشروع في تموز/يوليه ٢٠٠٧ في تنفيذ خطة طوارئ لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو؛ وعقد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ والشروع منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في تنفيذ إطار تنظيمي لإصلاح قطاع الأمن؛ والشروع في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في برنامج الحكومة لإصلاح قطاع الأمن.

السلام والمصالحة. وأضاف أن الأولويات الأخرى شملت دفع متأخرات المرتبات إلى موظفي القطاع العام؛ وتحسين الوضع المالي؛ ومكافحة الفساد؛ وإصلاح قطاع الدفاع والأمن للتصدي لمشاكل توفير السكن والطعام وسائر استحقاقات المحاربين القدماء؛ وتخفيض حجم القطاع العام لتخفيض تكلفة المرتبات به التي زادت أكثر من ثلاثة أضعاف منذ الحرب؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات الذي يؤدي إلى كثير من المشاكل بل ويهدد وجود الدولة ذاته.

١٠ - وفيما يتعلق بالمنجزات، ذكر أن الحكومة الحاضرة قامت، بين ما قامت به، بإعداد ميزانية للانتخابات وبرنامج لدفع الديون التي تُكبدت خلال الانتخابات السابقة؛ ودفع معظم متأخرات المرتبات؛ ووضع قواعد جديدة للمالية العامة؛ وإنشاء حساب واحد لجميع الإيرادات الحكومية؛ وإلغاء عدد من أبواب المصروفات غير الضرورية؛ وإنشاء لجنة للخزانة دُعي ممثلون لقوات الأمن للاشتراك فيها لضمان الشفافية. وعلاوة على ذلك تم وضع نظام يتم بمقتضاه دفع مرتبات موظفي القطاع العام عن طريق حساب مصرفي، مما يساعد في القضاء على مشكلة الموظفين "الأشباح".

١١ - وذكر فيما يتعلق بقطاع الأمن أن الجهود التي بذلت لتسجيل المحاربين القدماء وإدماجهم قد حققت عوائد طيبة وأن الجمعية الوطنية وافقت على وثيقة استراتيجية لإصلاح إدارات الأمن والدفاع. وقال إنه تم وضع برنامج لمكافحة الاتجار بالمخدرات، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأضاف أن حكومة البرتغال استضافت المؤتمر الدولي المعني بالاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو في عام ٢٠٠٧.

١٢ - وقال إن حكومته ملتزمة بحل مشاكل غينيا - بيساو، ولكن الدعم المالي من المجتمع الدولي لا يقل عن ذلك أهمية بالنسبة لنجاح جهود الإصلاح التي تقوم بها. وذكر في

العمل الحقيقي فيما يتعلق ببناء السلام. وأضاف أن هذه الجهود سوف تتوقف في نهاية الأمر على الملكية الوطنية وعلى الشراكة الحميمة بين الحكومة والمجتمع الدولي والتنفيذ الفعال للمشاريع ورصدها، بما في ذلك صرف الموارد المالية في المواعيد المناسبة. وقال إن تعزيز الشراكة الدولية مع غينيا - بيساو أمر لازم لوضع أساس الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وأساس التنمية في المدى الطويل. وذكر أن المرحلة التالية التي تتمثل في إعداد إطار استراتيجي للجهود اللجنة في غينيا بيساو - ستكون لها أهميتها في بناء تلك الشراكة.

١٨ - السيد تاكاسو (اليابان): قال إن اشتراك وفد رفيع المستوى برئاسة رئيس وزراء غينيا - بيساو في الجلسة الحالية هو دليل على الالتزام القوي من جانب ذلك البلد وشعبها ببناء السلام. وأضاف أن المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي وبناء القدرات قد وصفها رئيس الوزراء بأنها أكثر ما يواحه غينيا - بيساو إلحاحا من التحديات. وأضاف في هذا الصدد أن من المهم على وجه الخصوص تسجيل النخبين لضمان إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في نهاية السنة؛ وإصلاح القطاع العام وقطاع الأمن من أجل مكافحة عدم الاستقرار الذي تسببه الجريمة المنظمة وخاصة الاتجار في المخدرات؛ وتحديد وتنفيذ مشاريع الأثر السريع التي ستحدث فرقا حقيقيا في الواقع.

١٩ - وقال إن وفده يوافق على أن صندوق بناء السلام ينبغي استخدامه لتوفير المساعدة المالية في المدى القصير حتى يمكن سد الفجوات المالية المباشرة في جهود بناء السلام. على أنه ذكر أن من غير الواقعي توقع أن تكون اللجنة قادرة على التصدي لجميع التحديات الصعبة المقبلة. وقال إن تركيزها الرئيسي ينبغي لهذا السبب أن يكون على زيادة وعي المجتمع الدولي والجمع بين

١٤ - على أنه ذكر أن من المهم أن يتم تعزيز هذه المبادرات. و ذكر في هذا الصدد أن اهتمام اللجنة بالوضع في غينيا - بيساو سيكون حافزا إضافيا يمكن أن يساعد في تحقيق الانتقال من عملية إعادة البناء بعد الصراع إلى تعزيز السلم على نحو دائم مما يحقق عوائد ملموسة من حيث الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

١٥ - وقال إن المجتمع الدولي قام بدور يحتذى في دعم حكومة غينيا - بيساو بعد أن طلب وضع غينيا - بيساو على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وأضاف أن من الواضح أن انشغال لجنة بناء السلام بالوضع في غينيا - بيساو سوف يسلط الضوء على هذا البلد بالنسبة للمجتمع الدولي مما يساعد على اجتذاب مزيد من المساعدة من جماعة المانحين. وذكر أن حكومة غينيا - بيساو قد أظهرت من جانبها أنها تمتلك الإرادة السياسية والالتزام السياسي اللازمين لتحقيق توقعات اللجنة.

١٦ - وقال إن مجالات الأولوية الرئيسية التي سبق أن حددها رئيس وزراء غينيا - بيساو تجمع بين بُعدي الأمن والتنمية في عملية بناء السلام وهو جمع تعتبر اللجنة في وضع فريد لتقديم الدعم له. وذكر أن مشاريع الأثر السريع في مجالات الصحة والطاقة والانتخابات وتمكين الشباب هي أيضا ضرورية للمساعدة في تعزيز جهود بناء السلام في البلد. على أنه وأضاف أن تعبئة الموارد أمر حيوي بالنسبة للمضي في تنفيذ هذه البرامج بنجاح. وقال إن التعاون الحالي بين الحكومة واللجنة ستكون له قيمته من حيث تحقيق التكامل والتنسيق في المساعدة المقدمة من الشركاء وأضاف أن التعاون بين غينيا - بيساو واللجنة سيكون من غير شك الأخذ بنهج كلي في الجهود المبذولة لتعبئة الموارد.

١٧ - وقال إنه يتوقع من الحكومة ومن المجتمع الدولي في الوقت نفسه أن يستمرا في جهودهما إلى أن يستكمل

أن أعمال اللجنة فيما يتعلق بغينيا - بيساو ينبغي أن تسترشد بضرورة الملكية الوطنية، مع مراعاة الأولويات التي حددتها الحكومة وتقييم الفجوات والاحتياجات التي حددتها اللجنة. وأضاف أن وفده يتطلع إلى العمل مع حكومة غينيا - بيساو في المستقبل القريب جدا فيما يتعلق بتحديد الإطار الاستراتيجي وتحديد مشاريع الأثر السريع. وذكر في هذا الصدد أن المبادرة بإعلان أهلية غينيا - بيساو للانتفاع بصندوق بناء السلام أمر يلقى الترحيب.

٢٣ - السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا): رحب بجهود الإصلاح التي سبق أن قامت بها حكومة غينيا - بيساو، وذكر أن هدف اللجنة في المدى القصير ينبغي أن يكون هو إحراز تقدم في وضع إطار استراتيجي لعملية بناء السلام في غينيا - بيساو على أساس جميع الأعمال الموجودة بما في ذلك ورقتها الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيتها لتحديث وإعادة هيكلة قطاع الدفاع والأمن. وأضاف أن وفده يوافق أيضا على أن من المهم أن تمنح اللجنة غينيا - بيساو إمكانية الانتفاع بصندوق بناء السلام. وسأل، أخيرا، رئيس الوزراء عما يستطيع المجتمع الدولي أن يقوم به لضمان فعالية جهود بناء السلام في كل أنحاء غينيا - بيساو، وسأله تحديدا عن الإجراءات التي ينبغي أن تقوم بها اللجنة لتوسيع نطاق وتكثيف الدعم المقدم من البلدان والمؤسسات المانحة.

٢٤ - السيد عبد العزيز (مصر): رحب بالتركيز على امتلاك الحكومة لزام البرامج في المجالات ذات الأولوية مثل الطاقة والصحة والعمالة والانتخابات. وأوصى بتوفير غطاء مالي قطري بنحو ٣٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام لتنفيذ مشاريع الأثر السريع في قطاعي الطاقة والأمن. وأضاف أنه ينبغي توضيح دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية بناء السلام وقال

الجهات الفاعلة التقليدية والجهات الفاعلة غير التقليدية، وتعبئة الموارد. وذكر أن أكثر المهام إلحاحا ينبغي أن تكون هي استكمال عملية تقدير الاحتياجات ووضع إطار لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٢٥ - وتكلم بوصفه رئيس لجنة بناء السلام فذكر أنه شارك شخصيا في إيجاد علاقات تعاون قوية مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الرئيسيين بما فيهم البنك الدول. وأضاف أن اليابان ليست من المانحين التقليديين لغينيا - بيساو ولكن حكومته تعترم دراسة المجالات التي يمكن أن تكون فيها أقدر على المساعدة وخاصة مع مراعاة مجالات الأولوية التي سبق أن ذكرها رئيس وزراء غينيا - بيساو.

٢٦ - السيد وولف (جامايكا): أعرب عن دعم بلده القوي وتضامنه القوي مع غينيا - بيساو وشدد على أن دور اللجنة فيما يتعلق بذلك البلد يجب أن يقوم على أساس الدعائم الثلاث للمنظمة وهي: التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وذكر في هذا الصدد أن وفده يوافق على أن جميع الأعمال التي تقوم بها اللجنة يجب أن تتخذ في وقت واحد وليس على التوالي وأن تنفيذ مشاريع الأثر السريع ينبغي أن يكون إحدى الأولويات. وقال إن حكومة غينيا - بيساو تستحق الثناء على جهود الإصلاح الهامة التي قامت بها فعلا. على أنه وأضاف أنه ينبغي لضمان استمرار التقدم أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم المالي اللازم الذي طلبته غينيا - بيساو وخاصة في قطاع الطاقة.

٢٧ - السيد سالغرو (البرتغال): اعترف بجهود الإصلاح المختلفة التي قامت بها حكومة غينيا - بيساو وشدد على ضرورة ضمان الاستقرار السياسي وضرورة الحوار بين جميع قطاعات المجتمع في ذلك البلد. وأضاف

لا يكون هناك ما يغري القوات بالقيام بانقلاب. وأضاف أن تعزيز سيادة القانون سيزيد ثقة أبناء البلد المشتتين ويشجع الموظفين المدنيين على العودة إلى ديارهم. وذكر، أخيراً، أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تتعرف على احتياجات غينيا - بيساو المحددة وأن تثق في قدرة الحكومة على تنفيذ مشاريع الأثر السريع التي تستهدف تلك المجالات. وضرب مثلاً فقال إن الدعم من جانب المانحين أمر لازم على وجه السرعة لتمكين الحكومة من التصدي لمشكلة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي حددها رئيس الوزراء في بيانه كمجال من مجالات الأولوية.

٢٨ - السيد غاسبار مارتينس (أنغولا): قال إن بيان رئيس الوزراء كان إشارة إلى أن الحكومة مستعدة وراغبة في التملك الوطني للمهمة الهامة المتمثلة في المصالحة الوطنية. وذكر أن من المهم أن الحكومة نفسها قد حددت مجالات الأولوية وأنها كانت مسؤولة عن تحقيق الاستقرار السياسي. على أنه أضاف أنه لكي تكون لدى شعب غينيا - بيساو وحكومتها الثقة في التزام لجنة بناء السلام فإن من المهم أن تكون الأموال متاحة للحكومة من صندوق بناء السلام قبل مغادرة وفد غينيا - بيساو لنيويورك. وقال إن قيام مكتب دعم بناء السلام بوضع إطار للتعاون من شأنه أن يزود لجنة بناء السلام بخريطة طريق. وذكر أنه نظراً للأهمية الحاسمة لقطاع الطاقة بالنسبة للتنمية في البلد، يتعين تقديم إضاح عن إمكانيات استخدام الطاقة المولدة داخلياً. وكرر التزام وفده القوي بتقديم الدعم لغينيا - بيساو عن طريق القيام بأعمال ملموسة.

٢٩ - السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا): قال إن حكومة غينيا - بيساو قد أظهرت التزامها بمبدأ الملكية الوطنية وأن من المهم تزويدها بالموارد عن طريق صندوق بناء السلام. وذكر أنه قد يكون من المفيد للبلدان الأخرى التي مرت بمحالات مماثلة من حالات ما بعد الصراع أن تتبادل الدروس

إنه سيكون من المهم معرفة المزيد عن الأرض وحقوق الملكية في ظروف ما بعد الصراع.

٢٥ - السيد كريستيان (غانا): قال إن حكومة غينيا - بيساو تستحق الثناء للخطوات التي اتخذتها لضمان الاستقرار السياسي وتحسين ظروف المعيشة. وذكر أن شعب غينيا - بيساو قد قام أيضاً بدور هام في تحقيق السلام. وأضاف أن من المهم لهذا السبب أن تقوم لجنة بناء السلام بدعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لتمويل مشاريع الأثر السريع التي تتزايد احتياجاتها. وقال إن وفده يعترف بالدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في تعزيز إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات وكفالة حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. وأضاف أن غانا ستواصل دعم عمل لجنة بناء السلام وستواصل تقديم المساعدة الثنائية التي تقدمها إلى غينيا - بيساو لضمان الاستقرار في غرب أفريقيا.

٢٦ - السيد ليما (الرأس الأخضر): قال إن البيان الواضح والمخلص الذي قدمه رئيس وزراء غينيا - بيساو قد أظهر التزام الحكومة بتحسين رفاه الشعب. وذكر أن من الأمور الأساسية أن رئيس الوزراء قد أبدى استعداداً للاعتراف بالتحديات التي تواجه الحكومة. وأضاف أن الرأس الأخضر تتفهم تلك الصعوبات بسبب قربها الشديد من غينيا - بيساو. وقال إن من المهم على وجه الخصوص أن تجمع الحكومة بين الأطراف المتعارضة للاشتراك في حوار والمشاركة في عملية بناء السلام. وذكر أن بيان رئيس الوزراء يدل على أن الحكومة راغبة في القيام بالإصلاحات الضرورية في ظروف تحديات هامة منها التحديات التي تواجه في قطاع الطاقة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالإصلاحات في قطاع الأمن، قال إن من الضروري تحسين ظروف المعيشة في الشككات حتى

الصلات الوثيقة بين بلده وغينيا - بيساو، وقال إنه لا شك في أن بناء السلام في غينيا - بيساو سوف يكون له أثر إيجابي على المنطقة كلها.

٣٢ - السيدة شتغلتيش (الجماعة الأوروبية): قالت إن بيان رئيس الوزراء لم يحدد التحديات التي تواجه البلد فحسب، ولكنه أثبت التزام الحكومة باتخاذ التدابير الكافية التي تستهدف ضمان السلام الدائم والأمن والاستقرار. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي ما زال ملتزماً بمساعدة غينيا - بيساو في عدد من المجالات بينها الإصلاح في قطاع الأمن. وأضافت أنه سيتم تنفيذ برنامج في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع لتقديم المشورة إلى السلطات المحلية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن من أجل توفير الظروف اللازمة لتنفيذ سياسة الأمن الوطنية وتيسير مهمة المانحين فيما بعد. وفيما يتعلق بالاتجار في المخدرات، ذكرت أن من المهم معرفة الكيفية التي ستربط بها الحكومة بين خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإصلاحات الأوسع في قطاع الأمن. وأضافت أن من المهم توضيح دور لجنة بناء السلام في التصدي للتحديات التي تواجه غينيا - بيساو. وقالت إن مهمتها الرئيسية فيما يبدو ينبغي أن تكون هي توفير بيئة تساعد على اجتذاب مستويات أوسع من دعم المانحين من المجتمع الدولي.

٣٣ - السيد غيرتس (الجماعة الأوروبية): تكلم باسم اللجنة الأوروبية كمنظمة مانحة فقال إن معظم الأولويات التي حددها ممثل غينيا - بيساو تنعكس في وضع برامج صندوق التنمية الأوروبية التاسع والعاشر. وذكر أن تنفيذ المبادرات المحددة في إطار الصندوقين ينبغي أن يستمر وأن وفده يتطلع إلى الإسهام الحيوي من جانب لجنة بناء السلام في هذا الصدد.

المستفادة مع غينيا - بيساو. وقال إن وفده سيواصل تقديم الدعم في تنفيذ مشاريع الأثر السريع في غينيا - بيساو.

٣٠ - السيد سن (الهند): قال إن بيان رئيس الوزراء قد أظهر التزام الحكومة بتملك عملية بناء السلام وأن وفده يؤيد الدعوة إلى إتاحة الموارد للحكومة من صندوق بناء السلام على وجه السرعة. وأضاف أنه ينبغي استخدام صندوق بناء السلام في دعم مشاريع تعزيز السلام الملحة على أساس الأولويات التي حددها رئيس الوزراء وخطط تعزيز السلام في المدى المتوسط. وقال إن من المهم أن تعبئ لجنة بناء السلام الموارد من خلال الدعوة وإجراء المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية بغرض وضع برامج مالية خاصة للإسكان والبنية الأساسية. وذكر أن من المهم على وجه الخصوص توفير ظروف العيش المناسبة للجنود. وأضاف أنه ينبغي تعبئة الموارد من أجل مشاريع الأثر السريع في مجالات الكهرباء والمرافق الصحية والصحة والتدريب المهني. وأضاف أن من المهم الانتهاء من وضع إطار التعاون بالتشاور مع الحكومة والنظر في اشتراك هيئات الأمم المتحدة الأخرى في المجالات الرئيسية. وقال إن الهدف الأسمى هو تمكين الحكومة والإدارة العامة من وضع ومواصلة الجهود المدفوعة وطنياً من أجل تعزيز السلام.

٣١ - السيد ساو (غينيا): قال إنه منذ تقلدت الحكومة الحكم في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تحقق تقدم في مجالات الأمن والإدارة السليمة والاقتصاد. على أنه أضاف أنه على الرغم من جهود المانحين التقليديين مثل البرتغال وإسبانيا فإن غينيا - بيساو قد انعزلت بسبب انعدام الموارد الكافية وانعدام التمويل. وقال إنه قد آن الأوان لأن تقدم لجنة بناء السلام الدعم لجهود الحكومة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وذكر أن من المهم إزاء المشاكل التي تواجه غينيا - بيساو أن تقوم لجنة بناء السلام باتخاذ إجراء فيما يتعلق بتخصيص الموارد للبلد عن طريق صندوق بناء السلام. ووجه الانتباه إلى

٣٤ - ورحب بنهج المسارين المقترح بالنسبة لمشاريع الأثر السريع المدعوم باستراتيجية طويلة الأجل. وذكر أن من الضروري الآن "تحديد الأولويات داخل الأولويات نفسها". وأضاف أن من أكثر التحديات إلحاحا التحضير للانتخابات المقبلة. وقال إن وفده يقلقه أنه ما زال هناك عجز في التمويل بالنسبة للانتخابات على الرغم من المساهمات الأولية التي تم تلقيها من عدد من الأطراف ومنها اللجنة الأوروبية. وطلب مزيدا من المعلومات من وفد غينيا - بيساو في هذا الصدد. وقال إن تنفيذ خطة مكافحة المخدرات هي من مجالات الأولوية الأخرى الملحة.

٣٧ - السيد فيسير (فرنسا): قال إن وفده متفائل بالتقدم الذي حققته غينيا - بيساو حتى الآن وأنه سيواصل دعم جهود البلد في التصدي لمشاكله. ورحب بوضع أهداف واضحة تركز على القطاعات التي تعتبر أساسية بالنسبة لجهود بناء السلام، وخاصة قطاعي الأمن والعدالة.

٣٨ - وذكر أن التنسيق مع المجتمع المدني ومع المؤسسات المالية الدولية سيكون أمرا ضروريا لوضع استراتيجية لبناء السلام. وأضاف أنه لكي يكون عمل اللجنة فعالا ينبغي تحديد الأولويات بالنسبة لمشاريع الأثر السريع والتنسيق بينها وبين أولويات الاستراتيجية التي يتم التوصل إليها في النهاية.

٣٩ - السيدة غالاردو هيرانانديز (السلفادور): قالت إن التزام غينيا - بيساو بالتصدي لمشاكلها ينبغي أن تقابله جهود مكثفة من جانب اللجنة تركز على مجالات الأولوية التي تم تحديدها. وذكر أن السلفادور باعتبارها بلدا له تجربته في الانتعاش بعد الصراع تفهم الصعوبات التي تواجهها غينيا - بيساو وتشي على ما حققته حتى الآن من منجزات. وذكرت أنه لا بد من توافر الموارد النقدية حتى يمكن التصدي للمشاكل في قطاع الطاقة وإعادة بناء شبكة الكهرباء وقطاع الدفاع. وأضافت أن وفدها لهذا يوافق على أنه ينبغي تناول مسألة أهلية غينيا - بيساو للحصول على موارد من صندوق بناء السلام ينبغي تناولها كمسألة ذات أولوية. وذكرت أن السلفادور باعتبارها رئيسة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة على استعداد لتبادل المعلومات بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق. بما فيها الأخطاء التي ينبغي أن تتجنبها منظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - وقال إن من أهم المهام التي تواجه لجنة بناء السلام التوسع في قاعدة المانحين بالنسبة لغينيا - بيساو، وهو أمر يفيد البلد ولكنه سي طرح عليها أيضا تحدي زيادة قدرتها الإدارية على إدارة المعونة الإضافية. وأعرب عن أمله في أن تحدد لجنة بناء السلام الآليات اللازمة لتيسير تلك العملية. وقال إن من الأمور الحاسمة أيضا تزويد الحكومة بالدعم فيما يتعلق بالميزانية من أجل التصدي لمشاكل مثل دفع متأخرات مرتبات الموظفين العموميين وتنفيذ الإصلاحات الإدارية اللازمة.

٣٦ - السيد ماتشيف (موزامبيق): أثنى على التقدم الذي حققته غينيا - بيساو وقال إن بلده وقد مر بتجربة الخروج من حالة ما بعد الصراع يتفهم المشاكل التي تواجهها غينيا - بيساو. وذكر أن موزامبيق ستواصل تقديم الدعم لحكومة غينيا - بيساو وشعبها في جهودهما من أجل الانتفاع بفوائد السلام الدائم. وأضاف أن حكومة غينيا - بيساو تتحمل نصيبها من المسؤولية في التصدي لمشاكل البلد. وقال إنه قد آن الأوان لكي يقوم المجتمع الدولي، بما فيه الشركاء التقليديون والشركاء غير التقليديين والجهات الفاعلة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بدورها في تقديم الموارد اللازمة. وناشد الأمم المتحدة أن تتولى القيادة في تنسيق

الخاص. وذكر أن اللجنة تعلق أهمية كبيرة على الملكية الوطنية لجهود بناء السلام وهي مسألة أوسع من الملكية الحكومية.

٤٣ - وذكر أن المملكة المتحدة ليست من المانحين التقليديين فيما يتعلق بغينيا - بيساو من حيث إنه لا يوجد لها تمثيل دائم أو برامج كبيرة لتقديم المعونة إلى ذلك البلد. على أنه أضاف أن المملكة المتحدة حريصة على دعم استراتيجية الحكومة ولديها "فرصة" متميزة للإسهام في مجال إصلاح قطاع الأمن. وأعرب عن أمله في أن يكون لأكبر عدد ممكن من البلدان، سواء كان لها أو لم يكن لها تمثيل دائم في غينيا - بيساو أو التزامات بتقديم مساعدات كبيرة إليها، أن تنظر في نوع المساعدة التي قد تستطيع تقديمها في مجالات محددة. وأضاف أن هذا النهج ينبغي في الواقع تطبيقه بالنسبة لأي بلد يوضع على جدول أعمال اللجنة.

٤٤ - وذكر أن وفده يأمل في الإفراج قريبا عن الموارد من صندوق بناء السلام ويوافق على أنه ينبغي أن تتركز هذه الموارد في البداية على مشاريع الأثر السريع حتى يمكن بناء الثقة في دور المجتمع الدولي بالنسبة لغينيا - بيساو. وأضاف أنه ينبغي الاحتفاظ بشريحة ثانية أكبر من التمويل لاستراتيجية بناء السلام التي يتم حاليا إعدادها والتي ينبغي أن يسترشد فيها بالحقائق المحلية على الطبيعة وبأولويات الحكومة.

٤٥ - السيدة ماكوليف (صندوق النقد الدولي): قالت إن صندوق النقد الدولي وافق مؤخرا على تقديم المساعدة الطارئة لما بعد الصراع إلى غينيا - بيساو لدعم البرنامج الاقتصادي والمالي للحكومة لعام ٢٠٠٨، وهو البرنامج الذي يستهدف تحقيق استقرار الوضع المالي في المدى القريب ووضع الأساس لتنشيط النمو وتحقيق الاستدامة المالية في

٤٠ - وتساءلت عما إذا كانت غينيا - بيساو قد نجحت في إعادة إدماج العسكريين في المجتمع المدني. وذكرت أن السلفادور تستطيع أن تتقاسم خبرتها في هذا الصدد مع غينيا - بيساو. كما أعربت عن رغبتها في أن تعرف الكيفية التي ترمع بها غينيا - بيساو الاستفادة من الدعم المقدم من اللجنة في إشراك النساء والشباب في جهود المصالحة وتشجيعهم على أن يحيوا حياة منتجة وعلى المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية. وطلبت، أخيرا، وجهات نظر وفد غينيا - بيساو فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة في تدابير المتابعة على الصعيد الإقليمي.

٤١ - السيدة روفيروزا (المكسيك): رحبت بالمعلومات التي قدمها ممثل غينيا - بيساو لأن اللجنة يجب أن تنصت إلى سلطات غينيا - بيساو إذا كان لها أن تنهض بولايتها في ذلك البلد. وذكرت أن جميع استراتيجيات بناء السلام ينبغي وضعها على أساس الأولويات التي يحددها البلد الذي يتعلق به الأمر لضمان الملكية الوطنية لكل استراتيجية. وأضافت أن المكسيك ستواصل تقديم المساعدة في المجالات التي لها فيها خبرة وتستطيع فيها أن تحقق قيمة مضافة، مثل عمليات الانتخاب والهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة ومفاوضات التجارة الدولية. وذكرت أن استراتيجية بناء السلام في غينيا - بيساو ينبغي أن تحقق التوازن بين إصلاح قطاع الأمن وإصلاح الإدارة العامة. وقالت إن وفدها يوافق على أن تدفق الموارد لازم للتصدي للأولويات المحددة. وأضافت أنه ينبغي لغينيا - بيساو لهذا السبب إعلان أهلية غينيا - بيساو للحصول على الموارد من صندوق بناء السلام في أقرب وقت ممكن.

٤٢ - السيد فبرني (المملكة المتحدة): قال إن وفده يرحب على وجه الخصوص بالتزام حكومة غينيا - بيساو بالحوار الوطني بما في ذلك الحوار مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع

وذكر أنها أسهمت على مدى السنين مساهمة متواضعة في قطاعي التعليم والصحة في غينيا - بيساو. وأثنى على التزام الحكومة بالتصدي للمشاكل الهامة التي تواجه البلد. على أنه أضاف أن دعم المجتمع الدولي لا غنى عنه لتحقيق النجاح. وأضاف أن التدخلات ينبغي القيام بها في وقت واحد لا على التوالي لتجنب أي تأخيرات يمكن أن تزيد صعوبات البلد تفاقمًا.

٤٩ - السيد أحمد (باكستان): قال إن العقوبات الرئيسية التي تواجهها حكومة غينيا - بيساو في التصدي للأولويات التي حددتها هي انعدام الموارد وانعدام القدرة على تنفيذ البرامج ذات الصلة. وذكر أنه ينبغي للجنة لهذا السبب أن تركز على وضع آليات سريعة ويعتمد عليها بالنسبة لصرف الأموال. وأضاف أنه ينبغي النظر أيضا في سبل مساعدة الحكومة على تعبئة الموارد الداخلية إلى أقصى حد ممكن وهي أمر هام بالنسبة للتنمية المستدامة والإنعاش الاقتصادي.

٥٠ - السيد سيبلي (السنغال): قال إن ثمة مستوى عاليا من التعاون بين السنغال وجارتها غينيا - بيساو. وذكر أن السنغال طرحت منذ عدة سنوات فكرة عقد مؤتمر على مستوى رفيع لحشد المانحين من أجل غينيا - بيساو. وقال إن وفده يسره لهذا على وجه الخصوص أن غينيا - بيساو قد وضعت على جدول أعمال اللجنة. وأضاف أن البلد قد استطاع أن يحتفظ بكيانه في مواجهة ظروف صعبة بفضل طبيعة شعبه وشجاعته والتزامه بالسيطرة على مصيره. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاهي هذه الالتزام، وخاصة من خلال توفير الموارد اللازمة للتصدي لمشاكل ذلك البلد. وأضاف أن ضعف غينيا - بيساو يضعف كل منطقة غرب أفريقيا الفرعية. وقال إنه ينبغي لهذا السبب إعطاء غينيا - بيساو فرصة الانتفاع بصندوق بناء السلام كمسألة ملحة. وأضاف أنه ينبغي في الوقت نفسه أن يقوم المانحون التقليديون والمانحون غير التقليديين بتقديم المساعدة إلى البلد.

المدى المتوسط. وقال إن الأولوية بالنسبة لعام ٢٠٠٨ هي ضمان دفع النفقات الحالية في مواعيدها وعدم تراكم أية متأخرات جديدة. وأضافت أن صندوق النقد الدولي يقوم أيضا بتقديم المساعدة التقنية التي تستهدف تعزيز الإدارة العامة وتحسين إدارة الميزانية وتوفير الإحصاءات الاقتصادية وتحصيل الإيرادات.

٤٦ - وقالت إن من الأولويات الأخرى تسوية متأخرات الأجور الكبيرة ومتأخرات الموردين للحكومة التي تراكمت في السنوات السابقة والتي تخنق القطاع الخاص. على أنها أضافت أن الحكومة لا تستطيع دفع المتأخرات من مواردها الحالية، ولهذا فقد وضع صندوق النقد الدولي مشروعا بموله الاتحاد الأوروبي لمراجعة المتأخرات وبعد ذلك يسعى إلى الحصول على المساعدات من المانحين لتسديد هذه المتأخرات.

٤٧ - وقالت إن ثمة أيضا حاجة ملحة إلى المساعدة الخارجية فيما يتعلق بالميزانية لدعم برنامج الإصلاح الذي تنفذه غينيا - بيساو. وذكرت أن غينيا - بيساو تسعى لهذا السبب إلى الحصول على الدعم من المانحين التقليديين والمانحين غير التقليديين. وأضافت أن المساعدة التقنية لازمة أيضا لإعادة بناء القدرات ولتنفيذ الإصلاحات الحيوية اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وقالت إن اللجنة تقوم بدور هام في تعبئة وتنسيق المانحين التقليديين والمانحين غير التقليديين وهو دور ينبغي تعزيزه في غينيا - بيساو. وذكرت أن صندوق النقد الدولي يعتزم مواصلة دعمه لغينيا - بيساو من خلال برامج المساعدة التي تقدم في ظروف ما بعد الصراع، ومن خلال مرفق الحد من الفقر والنمو ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٨ - السيد جالو (غامبيا): قال إن غامبيا بوصفها بلدا مجاورا لغينيا - بيساو لا بد أن تتأثر بالحالة في ذلك البلد.

٥١ - الرئيسة: قالت إنها، استناداً إلى ما سبق إجراؤه من مشاورات وإلى البيانات التي قدمها عدد من الوفود في الجلسة الحالية، تعتبر أن اللجنة ترغب في الإشارة على الأمين العام بإعلان غينيا - بيساو مؤهلة للدعم من صندوق بناء السلام.

٥٢ - وقد تقرر ذلك.

٥٣ - السيد كاي (غينيا - بيساو): قال إنه منذ حقق بلده الاستقلال في عام ١٩٧٤ بذلت عدة محاولات لإصلاح القوات المسلحة، وخاصة تقليل حجم هذه القوات. وذكر أن هذه الجهود قد انتكست نتيجة للصراع الأهلي الذي وقع في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. على أنه أضاف أن الحكومة تحاول الآن توفير السكن المناسب ودفع مرتبات المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق تدريبهم على أنشطة أخرى بحيث يستطيعون الإسهام في تنمية البلد.

٥٤ - وانتقل إلى مشكلة الفساد فقال إن مراجعة مالية الدولة قد أهملت لفترة من الوقت قبل أن تصل حكومته إلى الحكم. وأضاف أن الحكومة الجديدة قد قامت لذلك بعملية مراجعة للحسابات خلال أشهر قليلة من توليها الحكم بغرض توفير مناخ يتحقق فيه الانضباط والشفافية. ورحب بالمساعدة الإضافية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد.

٥٥ - وقال إن حكومته تعمل، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، في برامج تتعلق بقطاع الأعمال من أجل تشجيع طبقة منظمي المشاريع التي زادها فقرا ما وقع من صراع في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأضاف أن السلام والمصالحة والاستقرار ينبغي أن تكون هي الهدف المشترك من أجل بث الثقة لدى المستثمرين.

٥٦ - وذكر أن الحكومة ستقوم بإيجاد الآليات المناسبة من أجل زيادة تعاونها مع اللجنة إلى أقصى حد ممكن على أساس ما اقترحتة اللجنة المخصصة التي أنشأتها بغرض التعاون مع صندوق النقد الدولي. وأضاف أن هذه اللجنة تجتمع بانتظام لتحليل الاحتياجات المالية وتقييم الإنفاق.

٥٧ - وذكر أن أنشطة الاتجار بالمخدرات قد بدأت تتناقص نتيجة لتدابير مثل وضع قوات الأمن في المناطق الأكثر تأثراً. وذكر أن حكومته ترحب بالمعونة التي تتلقاها لهذا الغرض. وأضاف أن استمرار السيطرة على أراضي البلد أمر صعب وخاصة بسبب وجود أعداد كبيرة من الجزر غير المأهولة التي يمكن أن يستغلها الأجانب بسهولة لأغراض الاتجار بالمخدرات والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة. وأضاف أنه يلزم وضع آليات للرصد الفعال لدخول الإقليم الوطني والخروج منه. وأضاف أن حكومته مصممة على تحمل المسؤولية في التصدي لهذه المشكلة وجميع المشاكل الأخرى التي يواجهها البلد. وقال إنه مقتنع بأن هذه الجهود ستكلل بالنجاح بفضل الدعم والتضامن اللذين تم التعهد بهما في الجلسة الحالية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٣ مساءً.